متغيرات المركب الشرطي وأثره في التواصل الخطابي

دراسة في خطاب الإمام الحسين (عليه السلام)

الاستاذ المساعد الدكتور

عبد الحميد حمودي الشمري

الكلية التربوية المفتوحة -جامعة بابل

Abdalhemeed1963@yahoo.com

الملخص

الخطابُ الحسيني بوصفِه خطاباً توجيهيّاً للآخرِ مهما كانَ وصفُه بقصدِ الإرشادِ والهدايةِ والتذكيرِ بحقِّ الله على عبادِه، وحقِّ رسولِه على المسلمينَ بما وضعَه الله على لسانهﷺ في آية المودّةِ، يبقى خطاباً تواصليّاً من خلالِ اعتمادِه جميعَ وسائلِ التواصلِ اللغوي الممكنةِ بقصدِ إيصالِ الرسالةِ وإفهامِ المتلقّي، ومن ثمَّ نجدُ في هذا الخطابِ الكثيرَ من الظواهرِ اللغويةِ التي لا تنسجمُ عندَ النظرةِ الأولى وقياسيةَ اللغةِ ومعاييرَها النحويةَ، فهي تُصَنَّفُ تارةً بحسبِ التصنيفِ عندَ علماءِ اللغةِ والنحوِ ضمنَ مقولةِ الاضطرارِ، فلا تسوغُ إلا عندَ مَن ذهبَ إلى أنَّ الضرورةَ لا تقتصرُ على الشعرِ بل هي في الكلامِ المنثورِ أيضاً، ولكنَّها في المنظومِ أكثرُ وأبعدُ شيوعاً، وتُصَنَّف تارةً ثانيةً في الشائعِ من الاستعمالاتِ اللهجيةِ المنتشرةِ في أنحاءِ الجزيرةِ العربيةِ، أو تكونُ ضمنَ ما وردَ من ظواهرَ لغويةٍ ونحويةٍ في القراءةِ الثانيةِ المعتمدةِ للنصِّ القرآني والتي استعانَ بها النحويونَ في توجيهِ كثيرٍ من الاستعمالاتِ اللغويةِ التي رأوا فيها خروجاً على القياسِ الذي وضعوهُ، والمعاييرِ النحويةِ التي أسسوا لها، والبحث ينظرُ في التغييراتِ التي حصلتْ على التركيباتِ الشرطية، والتي تكمنُ فيها القيمةُ الإبلاغيةُ لعمليةِ التواصلِ الخطابي التي تتمثلُ في التأثيرِ والإقناعِ وإثارةِ المتلقّي؛ لأنَّه هو المقصودُ بالخطابِ، وبذلكَ تبرزُ الوظيفةُ الإفهاميّةِ للخطابِ عامةً ولهذهِ التركيباتِ خاصّةً.

الكلمات المفتاحية: الإمام الحسين، الشرط، الخطاب، التواصل الخطابي.

Variables of the Conditional Structures and their Effect on Rhetorical Communication Research in Imam Al-Hussein' Speech

Assist. Prof. Dr.
Abdul-Hameed Hamoudi Al-Shimmary
Open Educational College - University of Babylon

Abstract

Al-Husseini speech is a letter of guidance for people. It is described as a means of guidance, a reminder of God's right on his creatures, and the right of His Messenger (PBUH) on the Muslims as it is cited in the Quran verse of (Mawada). It remains a communicative speech by adopting all means of possible linguistic communication. In this speech, we find many linguistic phenomena that may not be consistent with the standard language and grammatical rules. It is sometimes classified by the linguists and grammarians as speech of necessity. Necessity is not limited to poetry, but is also expressed in the spoken language, and in its system it appears more common. It is also classified as the common language of the Arabian Peninsula, or be among the manifestations of the linguistic and grammatical phenomena of the alternative reading of the Qur'an texts, which was used by grammarians in directing many of the linguistic uses in which they saw an outgrowth of the standards that they had established.

The research explains the changes that appear in terms of the conditional structures where the value of the process of reporting rhetorical obligations of communication are formed for the purpose of influencing, persuading and provoking the recipient.

Keywords: Imam Al-Hussein, the condition, speech, communicative speech.

المقدمة

تنتمي لغةُ الخطابِ الحسيني إلى العصورِ الأولى للفصاحةِ العربيةِ، تلكَ العصورُ التي اعتمدَها علماءُ اللغةِ والنحوِ جمعاً واستقراءً؛ لضبطِ ألفاظِ العربيةِ وتقعيدِ قواعدِها، ولأنه قرشيُّ المنبتِ هاشميُّ المحتدّ علويُّ المولدِ نبويُّ النشأةِ انـمازتْ لغتُه بالصفاءِ والفصاحةِ العاليةِ التي جُمعَتْ في لغاتِ العربِ قاطبةً، فاتَّخذت مسلكاً تواصلياً جعلَها تنتمي إلى جميعِ لغاتِ العربِ المنتشرةِ في الجزيرةِ العربيةِ، وكذا تصبُّ فيها جميعُ هذهِ اللغاتِ، وهو ما منحَها القدرةَ على أنْ تستوعبَ جميعَ الأفكارِ والتصوراتِ اللغويةِ، وأنْ تنقلَها إلى المتلقّي مخاطَباً أو سامعاً أو مستمِعاً، وأنْ توصلَ إليه محتوى الرسالةِ، والمرادَ منها بحسبِ مقتضياتِ الأحوالِ الثقافيةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ التي تحيطُ بها، فضلاً عن المعارفِ المشتركةِ بين المنشئِ والمتلقّي.

والخطابُ الحسيني بوصفِه خطاباً توجيهيّاً للآخرِ مهما كانَ وصفُه بقصدِ الإرشادِ والهدايةِ والتذكيرِ بحقِّ الله على عبادِه، وحقِّ رسولِه على المسلمينَ بما وضعَه الله على لسانهﷺ في قولِه: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [سورة الشورى/ ٢٣] يبقى خطاباً تواصليّاً من خلالِ اعتمادِه جميعَ وسائلِ التواصلِ اللغوي الممكنةِ بقصدِ إيصالِ الرسالةِ وإفهامِ المتلقّي، ومن ثمَّ نجدُ في هذا الخطابِ كثيراً من الظواهرِ اللغويةِ التي لا تنسجمُ من النظرةِ الأولى وقياسيةَ اللغةِ ومعاييرَها النحويةَ، فهي تُصَنَّفُ تارةً بحسبِ التصنيفِ عندَ علماءِ اللغةِ والنحوِ خارجةً عن القياسِ لأنَّها تقعُ ضمنَ مقولةِ الاضطرارِ، وهي ليستْ نظماً، فلا تسوغُ إلا عندَ مَن ذهبَ إلى أنَّ الضرورةَ لا تقتصرُ على الشعرِ بل هي في الكلامِ المنثورِ أيضاً، ولكنَّها في المنظومِ أكثرُ وأبعدُ شيوعًا، وتُصَنَّف تـارةً ثانيةً في الشائعِ من الاستعمالاتِ اللهجيةِ المنتشرةِ في أنحاءِ الجزيرةِ العربيةِ، أو تكونَ ضمنَ ما وردَ من ظواهرَ لغويةٍ ونحويةٍ في القراءةِ الثانيةِ المعتمدةِ للنصِّ القرآني والتي استعانَ بها النحويونَ في توجيهِ كثيرٍ من الاستعمالاتِ اللغويةِ التي رأوا فيها خروجاً على القياسِ الذي وضعوهُ، والمعاييرِ النحويةِ التي أسسوا لها.

اعتمدتُ في هذا البحث على كتابِ (لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام) للسيدِ آية الله مصطفى الموسوي آل الاعتماد (قـدس)، ولم أكتفِ بهِ في نقلِ النصِّ بل اعتمدتُ على مصنفاتٍ أخرى لغرضِ توثيقِ النصِّ توثيقاً تامّاً، ومن ثمَّ جـاءتْ مـادة البحث مرتبةً بحسبِ ورودِهـا في كتاب (لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام)، فبعدَ ذكرِ عنوانِ المسألة أذكرُ كلامَ الإمـامِ الحسين عليه السلام موثّقاً من مصادرِه، ومن ثَمَّ يكون بحثُ المسألة تأصيلاً ودرساً وذلكَ بالربطِ بين طبيعةِ البحثِ النحوي التقليدي ومعطياتِ الدرس اللساني الحديث؛ لغرضِ تفسيرِ ما وردَ فيها على وفقِ معطيات اللسانياتِ الحديثةِ ومعايير التواصلِ الخطابي، وهو ما أعطى طبيعةَ هذهِ الظواهرِ بُعداً تواصليّاً ينسجمُ وما هو معروفٌ من أنَّ الوظيفةَ الأصلَ للغاتِ الطبيعيةِ هي التواصلِ، وما عداها فهي وظائفُ فرعيةٌ، وأنَّ بنيتَها الطبيعيةَ مستقلةٌ

عن وظيفتِها التواصليةِ، وأنَّ ثمةَ علاقةَ تبعيةٍ تربطُ بينَ بنيةِ اللغاتِ الطبيعيةِ ووظيفتِها التواصليةِ تُحددُ الوظيفةُ على وفقِها خصائصَ البنيةِ وطبيعتَها[1].

وأرجو أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ فيما عرضتُ له، وما توفيقي إلاّ بالله، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلِّ اللهمَّ على محمدٍ وآلِهِ الطيبينَ الطَّاهرين.

المرجعية اللغوية وأثرها في بنية الخطاب

إن المتكلِّمَ مهما كانَ مستواه الفكري والثقافي والبيئةُ الاجتماعيةُ التي ينتمي إليها لابدَّ أنْ تكونَ له مرجعيةٌ لغويةٌ ينطلقُ منها في تأسيسِ خطابِهِ، وهي التي تتحكمُ بطريقةِ أدائِه اللغوي سواء كان ذلكَ على مستوى المفرداتِ التي ينتقيها في خطابِه أم على المستوى التركيبي لهذا الخطابِ، وهذهِ المرجعيةُ اللغويةُ تفرضُ عليهِ أنْ يستعملَ نوعًا خاصًّا من المفرداتِ وترتيبها ترتيبًا يجعلها تكشفُ بقصدٍ أو من دونِ قصدٍ عن مستواه الثقافي، وطريقةِ تفكيرِه، والبيئةِ الاجتماعيةِ التي ينتمي إليها، فضلاً عن الجماعةِ اللغويةِ التي هو جزءٌ منها، وذلكَ وصولاً إلى الفهمِ والإفهامِ عن طريقِ إيصالِ الرسالةِ بالوجه الصحيحِ مهما تعددتْ سياقاتُ القولِ واختلفتْ، فالاستعمالُ اللغوي في السياقاتِ المختلفةِ يُركَّز فيه أكثر على علاقةِ المعنى بالعملِ المنجزِ من القولِ تبعاً للأغراضِ والمقاصدِ التي تتنوَّعُ بحسبِ المعارفِ والاعتقاداتِ من جهةٍ، وبحسبِ متداولي الخطابِ من جهةٍ أخرى، فهذهِ هي التي تمكِّنُ من التأويلِ الصحيحِ للعباراتِ اللغويةِ.

ومن ثَمَّ لا تقومُ حقيقةُ الكلامِ على مجرّدِ النطقِ بألفاظٍ مرتَّبةٍ على مقتضى مدلولاتٍ محدَّدةٍ، وإنَّما تنبني هذهِ الحقيقةُ على قصدينِ اثنينِ، أحدُهما يتعلَّقُ بالتوجُّهِ إلى الآخر، والثاني يتَّصِلُ بإفهامِ هذا الآخر، إنَّ مقتضى القصدِ الأولِ أنَّ المنطوقَ به لا يكونُ كلامًا حقّاً حتى تحصلَ من الناطقِ إرادةٌ توجيهيَّةٌ إلى غيرِه، وما لم تحصلْ منه هذهِ الإرادةُ فلا يمكنُ أنْ يُعدَّ متكلِّماً حقاً، وإنْ صادفَ ما نطقَ بهِ استماعاً؛ لأنَّ المستَمِعَ لا يكونُ مستَمِعاً حقّاً حتى يكونَ ما ألقيَ إليه مقصوداً هو بمضمونِه أو مقصوداً به غيرُه بوصفِه واسطةً فيه، فهو عبارة عن المستمعِ الذي قصدَه المتكلِّمُ بخطابِه، وأمَّا القصدُ الثاني فلا يكونُ المنطوقُ به كلامًا حقّاً حتّى تحصلَ من الناطقِ إرادةُ إفهامِ الآخر، وما لم تحصلْ منه هذه الإرادة فلا يمكنُ أن يعدَّ متكلِّماً حقّاً ولو صادف ما لفظ به فهمًا من المخَاطَبِ؛ لأنَّ المخاطَبَ لا يكون مستمعاً حقّاً حتى يكونَ قد أُفهِمَ ما أُريد إيصالُه إليه، سواءٌ أوافقَ الإفهامَ أم خالفَه، فالسَّامعُ أو المخاطَبُ، إنَّما هو الملتقطُ الذي قصدَه المُفهِمُ بفعلِ إفهَامِه[2].

والمتكلِّمُ من أجلِ إيصالِ رسالتِه، والتأثيرِ في المتلقي يعمدُ إلى اتخاذِ مجموعةٍ من الأدوارِ اللغويةِ، فهو مرةً ينطلقُ من كفايتِه اللغويةِ الخاصةِ مستنداً فيها إلى معجمِه الخاص، ومرةً أخرى يستعيرُ خطاباً يكونُ دورُه فيه الوساطةَ بين المتكلِّمِ الأولِ والمخاطبِ الحاضرِ، راسماً مبتنياتِه عليه، قاصداً التأثير في المتلقي، ويكونُ في المرةِ الثالثةِ متمثِّلاً الموقفَ الكلامي، ومعتمِداً تمظهراتِه، حتى يظهرَ كأنَّه

هو صانعُ الموقفِ، وذلكَ للذهابِ بعيداً في التأثيرِ في المتلقي، وجعلِه يتماهى في الموقفِ، ومن هنا تبرزُ القوةُ الإنجازيَّةُ للكلامِ، وعليه فإنَّ ما يؤمنُ الطابعَ الإنجازي للفعلِ اللغوي، إنَّما هي المرجعية المعرفية المتداوَلةُ في البيئةِ اللغويةِ المعيَّنةِ ذات الطابعِ الواقعي، إذ تتحدَّدُ فيها الحمولةُ المعرفيةُ التي يبتغيها المتكلِّمُ، وعن طريقِها يستطيعُ المتلقي تحديدَ أغراضِ الفعلِ اللغوي ومقاصدَه، فالمفرداتُ لا تتحدَّدُ وظيفَتُها إلاَّ من مرجعيَّتِها، وتتنوَّعُ هذهِ المرجعيَّةُ بحسبِ السياقِ من جهةٍ، وبحسبِ المتداولينَ للخطابِ من جهةٍ أخرى[٣].

وتبقى وظيفةُ اللغةِ الأساسيَّةُ تتمحورُ حولَ نقلِ ما يقصدُه المتكلِّم إلى السَّامعِ، لتتمَّ بذلكَ عمليةُ التواصلِ بين الطرفينِ، ويبقى أيضًا الحدثُ اللساني أو الاتصالُ اللغوي من أهم الوسائلِ لتحقيقِ ذلكَ، ذلكَ أنَّ الرموزَ اللفظيةَ بما تمتلكُه من قدراتٍ تعبيريةٍ مرتبطةٍ بكثيرٍ من العواملِ تُعدُّ أنجعَ الوسائلِ للتعبيرِ عن المرادِ، وبذلكَ لا تتوقفُ العمليةُ على ما يمتلكهُ المتكلمُ من قـدراتٍ تمكّنه من إحـداثِ التواصلِ معَ المتلقّي، بل تعتمدُ على ما يُفترضُ أن يكونَ من معلوماتٍ في ذهنِ المتلقّي تُمكِّنُه من فهمِ الرسالةِ، وقد أشارَ عبد القاهرِ الجرجاني(٤٧١هـ) إلى ذلكَ بقولِه: ((وكان ممّا يُعلم ببدائِه المعقولِ أَنَّ الناسَ إنَّما يُكلِّم بعضُهم بعضاً لِيعرفَ السامعُ غرضَ المتكلِّمِ ومقصودَهُ، فينبغي أَنْ ينظرَ إلى مقصودِ المُخبِرِ مِن خَبرِه، مَا هو؟))[٤]، فيكون مدارُ الأمر على القدرة على الفهمِ والإفهامِ، هذهِ القدرةُ التي تتيحُ للمتكلِّمِ اتخـاذِ شتى الوسائلِ الممكنةِ في اللغةِ لتحقيقِها، والوصولِ بخطابِه إلى درجةِ البيانِ التي تمكّنُه من تحقيقِ مقاصدِه، يقولُ الجاحظُ: (البيانُ اسمٌ جامعٌ لكلِّ شيءٍ كشفَ لكَ قِناعَ المعنى، وهتكَ الحجابَ دونَ الضميرِ، حتّى يُفضِيَ السَّامعُ إلى حقيقتِه، ويهجمَ على محصولِه كائناً ما كانَ ذلكَ البيانُ، ومن أيِّ جنسٍ كانَ الدليلُ لأنَّ مدارَ الأمرِ والغايةَ التي إليها يجري القائلُ والسَّامعُ إنَّما هي الفهمُ والإفهامُ؛ فبأيِّ شيءٍ بلغتَ الإفهامَ وأوضحتَ عنِ المعنى، فذلكَ هو البيانُ في ذلكَ الموضعُ)[٥].

ومن هنا يمكنُ أنْ نفهمَ الظواهرَ اللغوية التي وردتْ في الخطابِ الحسيني مهما كانَ المستوى الذي وردت فيه، فهي عند النظرةِ الأولى لها تبدو وكأنها خروجٌ على اللغةِ القياسيةِ، أو القواعدِ العرفيةِ الشائعةِ للغةِ، فهي تارةً يمكنُ أن تُدرجَ في ما يُضطَرُّ إليه المنشئُ في النظمِ اللغوي، وتكونُ تارةً أخرى ضمنَ ما عُرِف من لهجاتٍ عربيةٍ فصيحةٍ لكنَّها لم تشعِ الشيوعَ الذي يجعلُها ممكنةَ الإتباعِ، أو في الأقلِ أن علماءَ العربيةِ عدُّوها كذلك، وتارةً ثالثةً نجدُها في ما شاعَ من استعمالاتٍ لغويةٍ في القراءةِ القرآنيةِ الثانيةِ التي قُرِئَ بها النصُّ القرآني، وهي على الرّغمِ من كونِها من هذا أو ذاكَ أو ذلكَ لا تبتعدُ عن الفصاحةِ في شيءٍ، فهذهِ الاستعمالاتُ اللغويةُ وبعيدًا عن كونها شائعةً أو غيرَ شائعةٍ إنَّما هي استعمالاتٌ تقعُ ضمنَ دائرةِ الفصيحِ والأفصحِ، أو الأعلى والأدنى، أو الأكثر والأقل بحسبِ تصنيفاتِ علماءِ اللغةِ لا بحسبِ ما هي عليه، وهو ما أشارَ إليه أبو عمرو بن العلاءِ حين قيلَ له: (خبّرني عمّا وضَعتَ ممَّا سمَّيتَه عربيةً، يدخلُ فيه كلامُ العربِ كلُّه؟ فقال: لا، فقلتُ: فكيفَ تصنعُ

فيما خالفتكَ فيه العربُ وهو حجّةٌ؟ قال: أعملُ على الأكثرِ، وأسمّي ما خالفني لغات)[٦]، ولاسيّما أنَّ مباحثَ العربيةِ الفصيحةِ قد قامت على مادةٍ لغويةٍ حيةٍ طبيعيّةٍ مصدرُها أهلُ اللغةِ من العربِ الذين كانوا يتكلمونَ بمَلَكَةٍ توافقُ سجاياهم وسليقَتَهم الفطريةَ بعدَ أنْ أخذَها عنهم علماءُ اللغةِ من طريقِ المشافهةِ أو السَّماعِ المباشرِ المحكومِ بضوابطَ بشريةٍ وزمنيةٍ وجغرافيةٍ صارمةٍ[٧].

وإنْ أُدرِجَت هذهِ الظواهرُ ضمنَ ما هوَ متعارفٌ عليهِ من الضروراتِ الشعريةِ، وإنْ كانتْ ليستْ مما يمكنُ أنْ تقعَ تحتَ هذا التوصيفِ، إذ هي لم ترِدْ في النظمِ الشعري، بل وردتْ في سياقِ الكلامِ الخطابي التوجيهي، فذلكَ أنَّ الضرورةَ تبقى في روحِها ترخيصًا من الجماعةِ اللغويةِ للناظمِ باستعمالِ كل ما هو متاحٌ له في سبيلِ إيصالِ المعنى الذي يريدُ إيصالَه، على أن يكونَ ذلكَ محكوماً بالأوضاعِ الثقافيةِ واللغويةِ المشتركةِ بينه وبين أفرادِ الجماعةِ اللغويةِ التي تجعلُ من هذا الاستعمالِ اللغوي عرفاً مقبولاً، وبمعنى آخر فهو نصٌّ تحميه مواضعاتٌ ثقافيةٌ معيّنةٌ وترعاهُ، ولولاها لكانَ هذا الخروجُ منكراً، وممّا يبدو من هذا الاستعمالِ المخصوصِ أنّه لم يُعَدَّ نصًّا مقبولاً إلاَّ لأَنَّ هناكَ معاييرَ من خارجِ اللغةِ التي وقعَ الاتفاقُ عليها وحُكِمَ بأكثريّتِها وفصاحتِها حكمتْ بذلكَ القبولِ، ورجّحتْ أنْ تكونَ طائفةٌ من الاستعمالاتِ الخارجةِ عن هذا الاتفاقِ مقبولةً، وهكذا فإنَّ الاستعمالاتِ اللغويةَ الجاريةَ على النظامِ اللغويِّ المألوفِ تُؤلِّفُ مع العرفِ الثقافي استعمالاً لغوياً مألوفاً، أمّا الاستعمالاتُ التي تبدو خارجةً عن هذا النظامِ المألوفِ فهي تؤلِّفُ مقترنةً بالعرفِ الثقافي السائدِ استعمالاً لغوياً مقبولاً أيضاً وإنْ كانَ مخصوصاً، فإنْ جُرِّدتْ عن ذلكَ صارتْ استعمالاً مرفوضاً لخروجِها عن النظامِ اللغوي المألوفِ والعرفِ الثقافي السَّائدِ معاً[٨]، ومن هنا يمكنُ أن نفهمَ قولَ ابن السراجِ (٣١٦هـ): (فمتى وجدْتَ حرفاً مخالِفاً لا شكَّ في خلافِهِ لهذهِ الأصولِ، فاعلم أنّهُ شاذٌّ، فإنْ كانَ سُمِعَ ممن تُرضى عربيتُه، فلا بدَّ من أنْ يكونَ قد حاولَ به مذهباً ونحا نحواً من الوجوهِ، أو استهواه أمرٌ غلّطَه، والشَّاذُّ على ثلاثةِ أضرب: منهُ ما شذَّ عن بابِه وقياسِه، ولم يشذَّ في استعمالِ العربِ له،... ولكنّه جاءَ على الأصلِ واستعملتْه العربُ كذلكَ، ومنهُ ما شذَّ عن الاستعمالِ، ولم يشذَّ عن القياسِ،... وهذهِ أشياءُ تُحفَظُ، ومنه ما شذَّ عنِ القياسِ والاستعمالِ، فهذا الذي يُطَّرحُ ولا يُعرَّجُ عليه)[٩]، بمعنى آخر فالشاذّ إنَّما يكونُ شاذًّا حقيقةً حينَ يكونُ مخالفًا للعرفِ اللغوي المستعملِ والشائعِ بحسبِ الجماعةِ اللغويةِ، وفي الوقتِ نفسِه يكونُ مخالفًا للقياسِ النحوي أو اللغوي الذي وضعَه علماءُ اللغةِ أو النحوِ إثراءً للغةِ واستعمالاتِها.

ومن ثَمَّ يمكنُ لنا أنْ ندركَ طبيعةَ المتغيراتِ اللغويةِ في الخطابِ الحسيني، وأنَّ هذهِ المتغيراتِ التي تُعد في وجهٍ من وجوهِها خروجاً على العرفِ اللغوي الذي سنَّهُ علماءُ اللغة إنَّما هي استعمالاتٌ أصيلةٌ في اللغةِ وإنْ كانتْ غيرَ سائدةٍ فيها، ذلكَ أنَّ الخطابَ الحسيني يمتدُّ عمقُه التاريخي إلى تلكَ العصورِ التي اعتمدَها علماءُ اللغةِ في تأصيلِ العربيةِ، وتأسيسِ قواعدِها التي ستقومُ عليها فيما بعد، فضلا عن أنَّ هذهِ المتغيراتِ

تندرج ضمنَ الأساليبِ الاقناعيةِ التي يلجأُ إليها المتكلّمُ للوصولِ إلى مستوىً من التوافقِ الفكري والعقلي لدى المخاطبِ في سبيلِ إيصالِ الرسالةِ التي يرومُ إيصالَها بأتمِّ الوجوهِ وأكملِها، معَ علمِه التامّ بطبيعةِ المخاطَبِ وآلية تفكيرِه، فلابدَّ والحالُ هذهِ من اصطناعِ معاملِ التأثيرِ فيه بشتّى الوسائلِ اللغويةِ الممكنةِ، طالما أنَّ هذهِ الوسائلَ لا تنكرُها اللغةُ، كما لا يمكنُ أن تُعدَّ عيبًا في لغةِ المتكلّمِ، ما دامتْ تعضدُها لغةُ القرآنِ بقراءاتِه المعتبرةِ والمعتمدةِ، وجرتْ بها لغةُ المأثورِ والموثوقِ من الحديثِ النبوي الشريفِ، وأيَّدَتها النصوصُ الشعريةُ التي أوغلتْ في القدمِ، وتنامتْ في عصورِ الاستشهادِ التي اعتمدها علماءُ اللغةِ زماناً ومكاناً وجماعاتٍ لغويّةً، وكيفَ لا تكونُ لغتُه كذلك (وقد أوتيَ ملَكَةَ الخطابةِ من طلاقةِ لسانٍ، وحُسنِ بيانٍ، وغنَّةِ صوتٍ، وجمالِ إيماءٍ)[١٠].

الدلالة الحملية وتغير الوظيفة في رفع فعل الشرط وجوابه

قال الإمامُ الحُسَينُ عليه السلام من دعاء له عصرَ يوم عرفة: (وَإِنْ أَعُدُّ نِعَمَكَ وَمِنَنَكَ وَكَرَائِمَ مِنَحِكَ لاَ أُحْصِيهَا يَا مَوْلاَيَ)[١١].

في قولِه عليه السلام وَرد فعل الشَّرط (أَعُدُّ) وَوَرَدَ جَوابُ الشَّرط (لاَ أُحْصِيهَا) مَرفُوعَينِ مَع أَن الجُملةَ مُصَدَّرةٌ بِحرفِ الشَّرط الجازم (إِنْ)، أي إِنَّ (إِنْ) لم تعملِ الجزمَ في فعلِ الشَّرط، ولا في جَوابه، وهَذا ليسَ غريباً في كلامِ العربِ، فقد ذكر ابنُ مالك (٦٧٢هـ) أنَّ (إِنْ) قَد تُهمَل حملاً على (لو)[١٢]، كما في قولِه صلى الله عليه وآله:

(قال: يا رسولَ الله ما الإحسانُ؟ قالَ: أَن تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَراهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لا تَراهُ فإِنَّه يَرَاكَ)[١٣]، وَكانَ الوجهُ حذف الألف في (تَـراهُ)؛ لأنَّ (إِنْ) هنا لا تَحتملُ من وجوهِ (إِنْ) المكسورة إلاَّ الشَّرطية، وهيَ جازمةٌ[١٤].

وأشـارَ ابـن مالك في رأيٍ آخـرَ إلى أنها لغةُ قومٍ[١٥]، ومن ثَمَّ كان على وفق هذا تخريج قراءة (تَرَيْنَ)[١٦] بسكون الياء، وفتح النون الخفيفة، في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم/ ٢٦]، وقال ابن جني(٣٩٢ هـ): (وأَمَّا قراءة طلحة (فَإِمَّا تَرَيْنَ) فشاذةٌ، ولستُ أقولُ إنَّها لحنٌ؛ لثباتِ علمِ الرفعِ، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم، وأنشد أبو الحسن[١٧]:

لَـولاَ فَـوارسُ مِـن قَـيسٍ وأُسرَتِهِـم
يُـومَ الصُّـلَيفَاءِ لَم يُـوفُـونَ بـالجَـارِ

كذا أنشده (يُوفُونَ) بالنون)[١٨]. في حين يذهب ابن مالك في رأي له إلى أن رفع الفعل المضارع بعدها إنَّما يعودُ إلى إلغائها حملا على (لا) النافية[١٩].

ولكنّ ابن جنّي في موضع آخر يحكم بشذوذه، وليس كونه لغةً، حين يتكلم على النون، فيقول: (وتلحق علما للرفع في خمسة أفعال، وهي: تقومان، ويقومان، وتقومون، ويقومون، وتقومين، ونحوه، ولا تُحذف هذه النون إلا لجزم أو نصب، ولا تثبت إلاّ لرفع، فأمَّا ما أنشده أبو الحسن من قولِ الشاعر:

لَـولاَ فَـوارسُ مِـن قَـيسٍ وأُسرَتِهِـم
يُـومَ الصُّـلَيفَاءِ لَم يُـوفُـونَ بـالجَـارِ

فشاذٌ، وإنما جاز على تشبيه (لم) بـ (لا))[٢٠].

فِي حين ذهب ابن عصفور إلى أن ذلك ضرورة، قائلاً: (فحُكِمَ لـ (لم) بدلا من حكمها بحكمِ (ما)؛ لمّا كانت (ما) نافية مثلها، فرُفِعَ المضارعُ بعدها كما يُرفعُ بعد (ما))[٢١].

واستناداً إلى ما تقدَّمَ يمكنُ أن يكونَ رفعُ الفعلِ في النصِّ قد جاءَ على وفقِ لغةِ من لا يجزمُ بـ (إنْ)، أو أَنَّ (إنْ) قد أُهمِلتْ حملاً لها على (لَوْ)، ومن ثَمَّ لم يحصلْ جزمُ فعلِ الشرطِ بعدَها، ولا جزمُ جوابِه، ولكن الذي يبدو أَنَّ المتكلِّمَ وهو الإمامُ الحسينُ عليه السلام قد ذهبَ في توصيلِ رسالتِه إلى أبعد من أن يستعملَ لغةً من لغاتِ العربِ، وإنْ كانَ هذا محتملاً للدَّلالةِ على الإحاطةِ باللغةِ، ومعرفةِ دقائقِها وتصاريفِها الدَّاخليَّةِ، ومعرفةِ متغيراتِها واستعمالاتِها الخارجيّةِ، فالخطابُ الحسيني النابعُ من الفصاحةِ العاليةِ والبلاغةِ الفَذَّةِ بوصفِهِ امتداداً للخطابِ النبوي الشريفِ المتمثِّلِ بقولِه: (وآلـه): ((أنا أفصحُ مَن نَطَقَ بالضّادِ بيدَ أَنّي من قُريش))[٢٢]، لا يمثّلُ براعةَ اللغةِ، وحسنَ نظمِها، ودقةَ تعبيرِها عنِ المعاني المناسبةِ للمواقفِ الكلاميةِ على اختلافِها فحَسْب، بل هوَ يمثِّلُ بمجموعِه منظومَةً لغويَّةً تعبّرُ عن عمقِ المعاني المترشّحةِ من الألفاظِ الدائرةِ بينَ الدلالاتِ الاحتماليةِ والدلالاتِ القطعيةِ، والتي تكادُ تتماسُّ تماسّاً خلاّقاً والنصِّ القرآني المبدعَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾[سورة إبراهيم/ ٣٤] فضلاً عن كونِها منظومةً أخلاقِيَّةً وإرشادِيَّةً تستجلي أدبَ الخطابِ، وتوجّه المتلقي إلى كيف يكونُ الكلامُ في حضرةِ الخالقِ المنعمِ سبحانَه، ومن هنا تتبوأُ آلياتُ الخطابِ مكانةً مهمّةً بوصفِها الطرائقَ التي توصلُ مضمونَ الخطابِ، وبها يكمنُ توافقُه والظروفَ المحيطةَ به أيًّا كانتْ هذهِ الظروفُ، وأثر ذلكَ في بنيتِه ومعناه، ومن خلالِ ذلكَ تبرزُ مهارةُ المتكلّمِ وكفاءتُه[٢٣].

ومن هنَا يُمكنُ الزَّعمُ أَنَّ الخطابَ الحُسيني قد استعانَ بآليَّةِ الحَمْلِ، ولكن ليسَ بمعناه الضيّق الذي ذكرَه النحويون بأَنّه حملُ الشيءِ على الشيءِ وإلحاقُهُ بهِ في حكمِهِ، أو هو نسبةُ أمرٍ إلى آخرَ إيجاباً أو سلباً[٢٤]، ومن ثَمَّ قصرُهُ على العملِ النَّحوي، فتُحملُ (إنْ) على (لَو) في الإهمالِ، كما تُحملُ (لَوْ) على (إنْ) في الجزمِ[٢٥]، بل تجاوزَ فيها العملَ إلى المعنى، فكانَ اللفظُ لفظَ (إنْ) حفاظاً على ما يوحي به اللفظُ من معنى متبادرٍ في ذهنِ المتلقّي، والمعنى معنى (لَوْ)، فـ(إن) الشَّرطيَّةُ تقتضي تعليقَ شيءٍ، ولا تستلزمُ تحقُّقَ وقوعِه وإمكانَه، بل قد يكونُ ذلكَ في المستحيلِ عقلاً، والمستحيلِ عادةً[٢٦]، فالأول كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [سورة الزخرف/ ٨١]، والثاني كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام/ ٣٥]، فهي لا تستعملُ إلاَّ في المَعاني المحتملةِ المشكوكِ في كونِها، لذلك كانتْ بالأفعالِ المستقبلةِ أليقَ؛ لأنَّ هذهِ الأفعال قد توجدُ وربَّما لا توجدُ[٢٧].

أمَّا (لَـو) فهي حرفٌ يمتنعُ بها الشَّيءُ لامتناعِ غيرِه، كقولِكَ: لو جاءَ زيدٌ لأكرمْتُهُ، معناهُ: امتنعتِ الإكرامُ لامتناعِ المجيءِ[٢٨]، لِذا عُدَّتْ (لَو) الأصلَ في فرضِ المحالاتِ؛ لأَنَّها لِما لا جزمَ بوقوعِه، ولا وقوعِه، والمُحالُ مقطوعٌ بلا وقوعِه[٢٩]، ولمّا كان

الامتناعُ بها على سبيلِ القطعِ، لزِمَ أَنْ تكونَ جملتَاها فِعليتينِ، والفعلُ ماضٍ، فإن وليَها الفعلُ المضارعُ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سورة السجدة/ ١٢] فلتنزيلِ المستقبلِ نظماً له في سلكِ المقطوعِ به منزلةَ الماضي المعلوم في نحو: لو رأيتَ، ومن ثَمَّ يستلزمُ في نحو: لَو تُحسنُ إليَّ لشكرْت، القصدُ بـ (تُحسنُ إليَّ) تصويرُ أَنَّ إحسانَه مستمرُّ الامتناعِ فيما مضى وقتاً فوقتًا، وقولُه تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [سورة الحجرات/ ٧] واردٌ على هذا، أيْ: يمنعُ عليهِ السلامُ عنتكم باستمرارِ امتناعِهِ عن طاعتكم[٣٠].

وعلى وفقِ هذا جاء الخطابُ الحسيني في (وَإِنْ أَعُـدُّ نِعَمَكَ وَمِنَنَكَ وَكَرَائِمَ مِنَحِكَ لاَ أُحْصِيهَا)، فاللفظُ (إنْ)، والمعنى (لَـو)، فاللفظُ وما يرافقُـه من تبادرٍ إلى الذِّهنِ من معاني الاحتمالِ والشَّكِّ في حصولِ مدخولِها ووقوعِه، وهو ما يفيدُ الشكَّ في حصولِ فعلِ عدِّ النِّعَمِ والمِنَنِ وكرائمِ المِنَحِ وحقيقةِ وقوعِهِ فضلاً عن حصولِ القدرةِ على إحصائِها ممَّا يرقّي المعنى، ويُزيحُه إلى دلالةِ الامتناع، ويجعلُ حصولَه محالاً، وهو ما يوحي حقيقةً إلى تلبُّسِ (إنْ) معنى (لَو)، وانزياحِها عن أصلِها، ولعلَّ مجيءَ الفعلِ المضارعِ بعدَها من غيرِ أنْ يكونَ لَها أثرٌ فيهِ من حيثُ العمل يُقَوِّي هذا المعنى، ويبتعدُ بِهِ عن حالةِ الجزمِ التي هي صيغةٌ احتماليَّـةٌ تدلُّ على افتراضِ أَنْ يقومَ الفاعلُ بالفعلِ، وينتقلُ بِهِ إلى الصيغةِ الإخباريَّـةِ التي تفيدُ البيانَ بأَنَّ الفعلَ حقيقةٌ موضوعيّةٌ لا مُجَرَّدُ احتمالٍ في ذهنِ المتكلِّمِ[٣١]، ولِكونِ الفعلِ المضارعِ دالاً على الحدوثِ والتجدُّدِ[٣٢] اقتضى ذلكَ تجدُّدَ حدوثِ العدِّ من الفاعلِ المقترنِ بتجدُّدِ امتناعِ الحصولِ واستمرارِه، كما يقتضي تجدُّدَ انتفاءِ الإحصاءِ، وتجدُّدَ امتناعِ عدمِ الإحصاءِ، ليسلكَ عليه السلام بذلكَ كلامَه ضمنَ المعنى القرآني، واستجلاءً منه عليه السلام لقولِه تعالى: ﴿وَإِن تَعُـدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم/ ٣٤]، والإمامُ الحسينُ عليه السلام يصرّحُ في غيرِ مناسبةٍ بهذا المعنى، فهو عليه السلام يقولُ: (فأَيَّ نعَمِكَ يَا إلَهِي أُحصِي عَدَداً وَذِكْراً، أَمْ أَيَّ عَطَايَاكَ أَقُومُ بِهَا شُكْراً، وَهِيَ يَا رَبِّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصِيهَا العَادُّونَ، أَوْ يَبْلُغَ عِلْمًا بِهَا الحَافِظُونَ)[٣٣]، كما نجدُه عليه السلام يقولُ في مناسبةٍ أخرى: (وَلَوْ حَرَصْتُ أَنَا والعَادُّونَ مِنْ أَنَامِكَ أَنْ نُحْصِيَ مَدَى إِنْعَامِكَ سَالِفِهِ وآنِفِهِ، مَا حَصَرْنَاهُ عَدَداً، وَلاَ أَحْصَيْنَاهُ أَمَداً، هَيْهَاتَ أَنَّى ذَلِكَ! وأَنْتَ الْمُخْبِرُ فِي كِتَابِكَ النَّاطِقِ، والنَّبَأُ الصَّادِقِ ﴿وَإِن تَعُـدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم/ ٣٤] صَدَقَ كِتَابُكَ اللّهُمَّ وَإِنْبَاؤُكَ)[٣٤].

الثبات والتجدد في التركيب الشرطي

قال الإمام الحسين عليه السلام مخاطبًا الحُرَّ وأصحابَه: (...، وَقَدِمَتْ عَلَيَّ رُسُلُكُم بِبَيْعَتِكُمْ أَنَّكُمْ لاَ تُسْلِمُونِي وَلاَ تَخْذُلُونِي، فَإِنْ تَمَمْتُمْ عَلَيَّ بَيْعَتَكُمْ تُصِيبُوا رُشْدَكُمْ،...)[٣٥].

وقال عليه السلام في كتابِه إلى أهل البصرةِ: (... وَأَنَا أَدْعُـوكُمْ إِلَى كِتَابِ اللهِ وسُـنَّةِ نَبِيِّـهِ، فَإِنْ سَمِعْتُمْ قَوْلِي وَاتَّبَعْتُمْ أَمْرِي أَهْدِكُمْ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ)[٣٦].

الحرفُ (إنْ) حرفُ شرطٍ يجزمُ فعلين، وَذلكَ

قولُك: إنْ تَقُمْ أَقُمْ مَعَك، تجزمُ الشرطَ والجزاءَ جميعاً[٣٧]، وتُعَدُّ أم أَدواتِ الشَّرط، أو أمَّ حروف الشَّرط[٣٨]، ولمّا كانَ الشَّرطُ سياقاً فِعليّاً اقتضى أَنْ يَليَ (إنْ) فعلٌ يُسمى فعلَ الشَّرطِ، وَبعدَه فعلٌ أَو مَا يقومُ مَقامَه يُسمى جواباً وجزاءً، فإنْ كانَ الشرطُ والجوابُ فعلين فهما على النحو الآتي:

* مضارعان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ الله﴾ [سورة البقرة/ ٢٨٤].

* أو ماضيان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً﴾ [سورة الإسراء/ ٨].

* أو مضارعٌ فَماضٍ، كقولِ الشاعرِ[٣٩]:

إنْ يَسمَعُوا رِيبةً طارُوا بِها فَرحاً

مِنّي ومَا يَسْمعُوا مِن صالحٍ دَفَنُوا

وذكرَ ابنُ مالك أَنَّ أكثرَ النَّحويينَ يَخصُّون هذا الوَجهَ بالضَّرورةِ الشِّعريةِ عَلى الرَّغم مِن أَنَّه قَد جاءَ في غيرِ الشِّعرِ[٤٠].

* أو ماضٍ فمضارع، كما في قول الفرزدق[٤١]:

دسّتْ رسولاً بأنَّ القومَ إنْ قَدَرُوا

عَليكَ يَشْفوا صُدورًا ذَاتَ تَوغِيرِ

وفِعلا الشَّرطِ والجزاءِ إنْ كانا مُضارعَينِ ظهرَ الجزمُ فِيهما، وإنْ كانا مَاضِيينِ فَهما مَبنيَّانِ عَلى حالِهما، والجَزمُ فِيهما مُقدَّرٌ؛ لأَنَّ أَدوات الشَّرطِ تَجزمُ المَاضي تَقديراً في حِين تجزمُ المُضارعَ لفظاً، مَا لم يصحبْهُ نونُ التوكيدِ أَو نونُ جمعِ الإناثِ[٤٢].

والذي وردَ في كلام الإمام الحسين عليه السلام من الصورة الأخيرة، ففعل الشرط في النص الأول (تَمَّمْتُمْ)، وفي النصِّ الثاني (سَمِعْتُمْ)، وهو فعلٌ ماضٍ مجزومٌ تقديراً، وجوابُ الشرطِ في النصِّ الأوَّلِ (تُصِيبُوا)، وفي النصِّ الثاني (أَهْدِكُمْ)، فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ باللفظِ، وفي هذا الانتقالِ من عدمِ الجزمِ إلى الجزمِ، انتقالٌ من الضَّعفِ إلى القوّةِ، ومن عدمِ التأثيرِ إلى التأثيرِ[٤٣]؛ لذا كان الأحسن أنْ يكونَ جوابُ الماضي ماضياً مثلَه، كما أنَّ الأحسنَ للمضارعِ أن يكونَ مضارعاً مثلَه، وإنْ جازَ العكسُ على ضعفٍ[٤٤]، ومن ثَمَّ جازَ في المضارعِ الواقعِ جواباً للشرطِ الماضي الرفعُ والجزمُ، فأمَّا الرفعُ فلأنَّ الجوابَ تابعٌ للشرطِ، فلمَّا لم يظهرِ الجزمُ في الشرطِ لكونِه ماضياً، لم يُجزَمِ الجوابُ، وأَمَّا الجزمُ فبحملِهِ على محلِّ فعلِ الشرطِ[٤٥]، وقد جاء في الشعرِ مرفوعاً، وهو قولُ زهير بن أبي سُلمى[٤٦]:

وَإِن أَتــاهُ خَـليـلٌ يَــومَ مَـسـأَلَـةٍ

يَـقـولُ لا غـائِـبٌ مـالي وَلا حَـرِمُ

وعُلِّلَ الرفعُ بأنَّه لَمَّا لم يظهرْ لأداة الشرطِ تأثير في فعلِ الشرطِ لكونِه ماضيًا ضعفتْ عن العمل في الجزاء، أي إنَّ الفعل المرفوع جوابُ الشرطِ، وإنَّ أداةَ الشرطِ ليس لها فيه عملٌ في اللفظِ ولا في المحلِّ[٤٧]، وقد عدَّه سيبويه من قبيل الضرورة على التقديم والتأخير، والتقدير: يَقولُ... إن أَتاهُ خَليلٌ[٤٨]، وهو ما جعل ابن مالك يقول: (وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حسَن)[٤٩].

وقد اختار الإمامُ الحسينُ عليه السلام جزمَ جوابِ

الشَّرطِ على الرغمِ من أنَّ الرفعَ أقوى منه، لأنَّه أدلُّ من الجزمِ على إمضاءِ الفعلِ، فأصلُ الكلامِ في الرفعِ على تقديمِ المتأخِّرِ، وأنَّه قد بُنيَ على إمضاءِ الحدثِ، ثمَّ أدركَ المتكلِّمُ الشَّرطَ متأخِّراً، فجاءَ به(٥٠)، أمَّا الجزمُ فيكون الكلامُ فيه قد بُنِيَ على الشرطِ ابتداءً، وذلكَ أنَّ كُلَّ شيءٍ يكونُ سببًا لشيءٍ أو علَّةً له ينبغي أنْ تُقدَّمَ فيه العلَّةُ على المعلولِ، فإن قلتَ: إنْ تعصِ اللهَ تدخلِ النَّارَ، فالعصيانُ سببٌ لدخولِ النَّارِ، وبه يستوجبُها، لذا ينبغي تقديمه(٥١)، فجاءَ قولُهعليه السلام: (فَإِنْ تَمَّمْتُمْ عَلَيَّ بَيْعَتَكُمْ تُصِيبُوا رُشْدَكُمْ)، وقولُهعليه السلام: (فَإِنْ سَمِعْتُمْ قَوْلِي وَاتَّبَعْتُمْ أَمْرِي أَهْدِكُمْ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ)، بجزمِ جوابِ الشرطِ؛ ليكونَ الشرطُ علةً وسبباً يستوجبُ إصابتَهم الرُّشدَ، وهدايتَهم إلى سبيلِ الرشَادِ؛ إذ لا يمكنُ لهم أنْ يُصيبوا رُشدَهم ما لم يتمِّموا بيعَتَهم لهعليه السلام، كما لا يُمكنُ لهم أنْ يهتدوا إلى سبيلِ الرَّشادِ، إنْ لم يسمعُوا قولَه، ولم يتَّبعوا أمرَهعليه السلام؛ فمَن غيرُهعليه السلام يمكنُ له أنْ يهديَهم سبيلَ الرَّشادِ، أو أنْ يصيبُوا الرُّشدَ معه، فكانَ الوصولُ إلى هذهِ الغايةِ يستوجبُ منهم تحقيقَ الشرطِ، وإحداثَ العلّةِ والسببِ لذلك، فضلاً عن ذلك فكونُ الجوابِ جاءَ بالفعلِ المضارعِ؛ لِما في المضارعِ من دلالةِ تكرارِ الحدثِ وتجدُّدِه، ذلكَ أنَّ الفعلَ موضوعُه على أن يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبتِ به شيئاً بعدَ شيءٍ(٥٢)، فدلَّ ذلك على مزاولةِ الهدايةِ وتجددِها في حال سماعِهم قولَهعليه السلام واتِّباعِهم إيَّاه، وتجدُّدِ إصابتِهم الرشدَ وتكرارِه إنِ تمَّموا عليه بيعتَهم.

ومن جهةٍ أخرى فقد جاءَ الشرطُ بالفعلِ الماضي، والماضي في الشرطِ يفيد الاستقبال، والقصدُ من الإتيانِ به إنزالُ غيرِ الواقعِ منزلةَ الواقعِ، قالَ ابن جني: (وكذلكَ قولُهم: إنْ قُمتَ قُمتُ، فَيجيءُ بلفظِ المَاضي وَالمعنى مَعنى المُضارعِ، وَذلكَ أَنَّه أَرادَ الاحتياطَ للمَعنى فَجاءَ بِمعنى المُضارعِ المَشكوكِ في وقوعِه بلفظِ الماضِي المقطوعِ بِكونِهِ؛ حتَّى كأَنَّ هذا قَد وقعَ واستقرَّ لا أَنَّه مُتوقَّعٌ مُتَرَقَّبٌ)(٥٣)، وقال في موضعٍ آخر: (في نحو: إنْ قمتَ قمتُ، جئتَ فيه بلفظِ الماضي الواجبِ؛ تحقيقاً للأمر، وتثبيتاً له، أي إنَّ هذا وعدٌ مَوْفِيّ بِهِ لا محالةَ، كما أنَّ الماضي واجبٌ ثابتٌ لا محالةَ)(٥٤).

وثَمَّةَ دلالاتٌ مقصودةٌ من الإتيانِ بالشرطِ ماضياً(٥٥)، ومن هذه الدلالاتِ تفاؤلُ المتكلِّمِ بوقوعِه، وإظهارُ رغبتِه في ذلك، حتى يكونَ الأمرُ كأنَّه حاصلٌ(٥٦)، فضلاً عن أنَّ التعبيرَ بالفعلِ الماضي قد يفيدُ افتراض حصولِ الحدثِ مرةً واحدةً، وأنَّه يكونُ بتمامِه(٥٧)، ويبدو أنَّ الإمامَ الحسينعليه السلام حينما استعمل الفعلَ الماضي فعلاً للشرطِ كانَ ذلكَ منه تفاؤلاً بطاعتِهم إيَّاه، ولزومِ أمرِه، ورغبةً منهعليه السلام أنْ يُحدثوا السَّمعَ والإتّباعَ وإتمامَ البيعةِ، وأن يكونَ ذلكَ كلُّه منهم مرَّةً واحدةً بتمامِه وكمالِه؛ وهوَ ما كانَ يكفيه منهم بإتمامِ الشَّرطِ منه بإصابتِهم الرُّشدَ، وهدايتِهم إلى سبيلِ الرشادِ، وجعلَعليه السلام الجوابَ فعلاً مضارعاً للدلالةِ على الحدوثِ والتجددِ وأنَّ ذلكَ سيتكرَّرُ لهم طالما ثبتَ إتباعُهم إيّاه، وطاعتهم له، وقد أشارَ الرازي إلى مثل هذا المعنى في تعليقِه على قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [سورة لقمان/ ١٢] قال: (قالَ في الشكرِ ومن يشكر بصيغةِ المستقبلِ، وفي الكفرانِ

ومن كفرَ فإنَّ الله غنيٌّ حميد، وإن كانَ الشرطُ يجعلُ الماضي والمستقبلَ في معنى واحد،... فنقولُ فيهِ إشارةٌ إلى معنى، وإرشادٌ إلى أمرٍ، وهو أنَّ الشكرَ ينبغي أن يتكرّرَ في كلِّ وقتٍ لتكرّرِ النعمةِ، فمَن شكر ينبغي أن يكررَ، والكفرُ ينبغي أن ينقطعَ، فمن كفرَ ينبغي أنْ يتركَ الكفرانَ، ولأنَّ الشكرَ لا يقعُ بكمالِه، بل أبدًا يكونُ منه شيءٌ في العدمِ يريدُ الشّاكرُ إدخالَه في الوجودِ... فأشارَ إليه بصيغةِ المستقبلِ؛ تنبيهًا على أنّ الشكرَ بكمالِه لم يوجد، وأمَّا الكفرانُ فكلُّ جزءٍ منه تامٌّ، فقالَ بصيغةِ الماضي)[٥٨].

الاستغناء عن الرابط اللفظي في جواب الشرط

قال الإمامُ الحُسَينُ عليه السلام من خطبةٍ له في الاحتجاجِ على أهلِ الكوفةِ: (أَوَلَمْ يَبْلُغْكُمْ مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم لِي ولأَخِي: هَـذَانِ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ فَإِنْ صَدَّقْتُمُونِي بِمَا أَقُولُ وَهُوَ الحَقُّ، واللهِ مَا تَعَمَّدْتُ كَذِباً مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ)[٥٩].

في قولِ الإمامِ عليه السلام وردَ جوابُ الشرطِ وقد حُذفَ منه فاءُ الجوابِ، وكانَ الوجهُ أن يكونَ مقترناً بالفاءِ؛ لأنّه جملةٌ قسمية[٦٠]، أي: فَإِنْ صَدَّقْتُمُونِي بِمَا أَقُولُ وَهُوَ الحَقُّ، فَواللهِ مَا تَعَمَّدْتُ كَذِبًا مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ، وقد ذكرَ النحويونَ أنَّ ذلك لا يكونُ إلا في الشعرِ ضرورةً، قال سيبويه (١٨٠هـ): (وسألتُه عن قولِه: إنْ تأتِني أنا كريمٌ، فقالَ: لا يكونُ هذا إلاّ أنْ يضطرَّ شاعرٌ، من قِبَلِ أنَّ (أنا كريمٌ) يكونُ كلامًا مبتدأً، والفاءُ وإذا لا يكونانِ إلاّ معلّقتَين بما قبلَهما، فكرهُوا أنْ يكونَ هذا جواباً حيثُ لم يُشبِه الفاء)[٦١]، ومن الشواهدِ على ذلكَ أيضاً قول الشاعر[٦٢]:

مَـن يَـفـعَـلِ الحَـسَـنـاتِ اللهُ يَشكُرُها

وَالـشَّرُّ بِـالـشَرِّ عِـنـدَ اللهِ مِثـلانِ

والتقدير: فالله يشكرها، قال المبرّد: (وأمّا قولُ عبد الرحمن بن حسان... فلا اختلاف بينَ النحويينَ في أنَّه على إرادة الفاءِ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلحُ)[٦٣]، ومن ذلكَ أيضاً قولُ الحماسي:

أَ أُبَيُّ لا تَبعَـدْ وليسَ بِخـالدٍ

حـيٌّ ومَـن تُـصِـبِ المَـنـونُ بَعيدُ

فـ (قولُه: ومَن تُصِبِ المَنونُ، جزمٌ بِمَن، ولم يأتِ للشرطِ بالجوابِ، وهذا على إرادةِ الفاء، كأنَّه قال: ومَن تُصِبِ المَنونُ فهوَ بعيد)[٦٤]، وكذلكَ قولُ أبي ذؤيب الهذلي[٦٥]:

فَقيلَ تَحَمَّـل فَـوقَ طَوقِـكَ إِنَّها

مُـطَـبَّـعَـةٌ مَـن يَـأتِـها لا يَـضيرُها

يريدُ: فلا يضيرُها، أي: فهو لا يضيرُها[٦٦]، ومن ذلكَ أيضاً قولُ ذي الرمّة[٦٧]:

وَأَنّي مَتى أُشرِف عَلى الجانِبِ الَّذي

بِـهِ أَنـتِ مِـن بَـينِ الجَـوانِـبِ نـاظِرُ

قال ابن السرّاج: (هو عندَ سيبويه على تقديمِ الخبرِ، وإنّي ناظرٌ متى أشرف، وأجازَ أنْ يكونَ على إضمارِ الفاءِ[٦٨]، والذي عندَ أبي العباسِ[٦٩] وعندي فيه وفي مثالِه أنَّه على إضمارِ الفاءِ لا غير؛ لأنَّ الجوابَ في موضعِه، فلا يجوزُ أنْ تنويَ به غيرَ موضعِه إذا

وُجِد له تأويلٌ)[٧٠]، وقد جعلَ ابن يعيش(٦٤٣هـ) هذا الحذفَ منَ الضروراتِ المستقبحةِ في الشعر[٧١].

ولا يقتصرُ حذفُ الفاء من جوابِ الشرطِ على الشِّعرِ فحسب، فقد وقعَ في الكلامِ المنثور؛ إذ أشارَ سيبويه إلى ذلك في قولِه: (وتقولُ: أَيُّها تشاءُ لكَ، فَتشَاءُ صلةٌ لأَيُّها حتَّى كَمل اسمًا، ثمَّ بنيْتَ لَكَ على أَيُّها، كأَنَّكَ قلتَ: الذي تَشاءُ لكَ، وإنْ أضمرتَ الفاء جازَ وجزَمتَ تشأ، ونصبتَ أيَّها، وإنْ أدخلتَ الفاءَ قلتَ: أيَّها تَشأْ فلَكَ)[٧٢]، وهو ما ذهبَ إليه الفرّاء(٢٠٧هـ) أيضا، فقال في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَواْ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللّهَ لاَ يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة يونس/ ٨١]: (وقد يكونُ (مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ) تجعلُ السحرَ منصوباً... ثمَّ تجعلُ (ما) في معنى جزاءٍ، و(جِئتُم) في موضعِ جزمٍ إذا نصبْتَ، وتضمر الفاء في قولِه (إِنَّ اللّهَ سَيُبْطِلُهُ) فيكونُ جوابًا للجزاءِ)[٧٣]، وكذلكَ خرّجَ الأخفشُ(٢١٥هـ) قولَه تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ﴾ [سورة البقرة/ ١٨٠] على حذفِ الفاءِ من جوابِ الشرطِ، وتقديره: إن تَرَكَ خَيْراً فالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ[٧٤].

أمّا ابنُ مالكٍ فقد رفضَ أن يكونَ حذفُ فاءِ الجزاءِ مختصّاً بالشعر، ويرى أنَّه يكثرُ استعمالُه في الشعرِ ويقلُّ في غيرِه، ففي تعليقِه على قولِه قولُهﷺ: (إِنَّكَ إِنْ تَركتَ وَرثتَكَ أَغنياءَ خيرٌ منْ أَنْ تذَرَهُم عالةً)[٧٥]، ذكرّ أنَّ الحديثَ على حذفِ الفاءِ والمبتدأ معًا من جوابِ الشرطِ، والأصل فيه: إنْ تَركتَ وَرثتَكَ أَغنياءَ فهو خيرٌ، وقال: ((ومَن خصَّ هذا الحذفَ بالشعرِ حادَ عنِ التحقيقِ، وضيَّقَ حيثُ لا تضييقَ، بل هو في غيرِ الشعرِ قليلٌ، وهو فيه كثيرٌ... وإذا حُذِفت الفاءُ والمبتدأ معاً، ولم يخص ذلك بالشعرِ، فحذفُ الفاءِ وحدَها أولى بالجوازِ وأن لا يخصَّ بالشعرِ، فلو قيلَ في الكلامِ: إنِ استعنْتَ أنتَ مُعانٌ، لم أمنعْه، إلا أنّه لم أجدْه مستعمَلا والمبتدأُ مذكورٌ إلاّ في الشعرِ))، واستدلَّ على جوازِ ذلكَ في غيرِ الشعرِ فضلاً عن الحديثِ المذكورِ آنفاً بقولهﷺ: ((الْبَيِّنَةَ وَإِلاَّ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ))[٧٦]، وبقولهﷺ: ((فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا))[٧٧]، فالأصلُ في الحديثِ الأولِ: أَحضِرِ البيِّنَةَ وإنْ لا تُحضرْها فجزاؤُكَ حدٌّ في ظَهرِكَ، فحُذِفَ منه فاءُ الجزاءِ والمبتدأ، والأصلُ في الحديثِ الثاني: فَإِنْ جاءَ صاحبُها أَخذَها، وإنْ لا يجئْ فاستمتِعْ بِها، بحذفِ فاء الجزاءِ والجملةُ طلبيةٌ، ثمَّ قالَ: ((والنحويونَ لا يعترفونَ بمثلِ هذا الحذفِ في غيرِ الشعرِ، أعني حذفَ فاءِ الجوابِ إذا كانَ جملةً اسميةً أو جملةً طلبيةً، وقد ثبتَ ذلكَ في هذينِ الحديثينِ، فبطلَ تخصيصُه بالشعرِ، لكنّ الشّعرَ به أولى))[٧٨].

إنَّ وظيفةَ هذهِ الفاءِ كما ذكرَ النحويونَ إنَّما هي الربطُ بين جملةِ جوابِ الشرطِ وجملةِ فعلِ الشرطِ، وذلكَ يكونُ حينَ لا يصلحُ أنْ تكونَ الجملةُ جملةً للجوابِ، قالَ الرضي: (إذا كانَ الجزاءُ ممّا يصلحُ أنْ يقعَ شرطاً، فلا حاجةَ إلى رابطةٍ بينَه وبينَ الشرطِ؛ لأنَّ بينهما مناسبةً لفظيةً من حيثُ صلاحية وقوعِه موقِعه، وإنْ لم يصلحْ له فلا بدَّ من رابطٍ بينهما، وأوْلى الأشياءِ به: الفاء؛ لمناسبتِه للجزاءِ معنى؛ لأنَّ معناها: التعقيب بلا فصل، والجزاءُ متعقبٌ للشرطِ كذلكَ، هذا إلى خفَّتِها لفظاً)[٧٩]، وهو تعليلٌ يقومُ على ثلاثةِ

معايير، هي: العملُ والوظيفةُ واللفظُ، وهذهِ قائمةٌ على أساسٍ تعليميٍّ، إذ لا بدَّ لأداةِ الجزمِ حرفًا أو اسمًا من أنْ يكونَ لها أثرٌ في اللفظِ، وهذا الأثر هو الذي يجسّدُ عمليةَ الربطِ بين الشرطِ وجوابِه، ولمّا امتنعَ ظهورُ هذا الأثر لأسبابٍ تركيبيةٍ تعتري جملةَ الجواب صارَ المآلُ إلى رابطٍ يربطُ بينهما، فكانتِ الفاءُ بسببِ وظيفتِها ودلالتِها من الناحيةِ التركيبيةِ على التعقيبِ والتسبيبِ، وإنَّما كانَ اختيارُها لخفّتِها بسببِ بنيتِها اللفظيةِ، وقد التفتَ الدكتور مهدي المخزومي إلى جانبٍ دلالي لمجيء الفاءِ في جواب الشرط، ذلكَ أن الشرطَ والجوابَ لمّا كانا غير متحققي الوقوعِ بل متوقعانِ، ولمّا كانَ الجوابُ يأتي مخالفاً لذلكَ، فيدلُّ على أنَّه متحققُ الوقوعِ لا متوَقَّعٌ، كانتِ الحاجةُ لهذهِ الفاءِ للدلالةِ على ذلكَ، وبمعنى آخر أنَّ الجواباتِ التي تأتي مقترنةً بالفاءِ إنَّما هي متعارضةٌ مع ما عليه جملةُ جوابِ الشرطِ حينَ تكونُ غيرَ مقترنةٍ بالفاء[٨٠].

وعلى وفقِ هذا تكونُ وظيفةُ الفاءِ ليستِ الربطَ فحسبُ، بل إشعارُ المخاطبِ بأنَّ ما سيقعُ بعدَها ليس على منوالِ جوابِ الشرطِ المعهودِ من كونِه متوقَّعاً، بل هو متحقّقٌ وإنْ كانَ الشرطُ متوقّعًا، ولعلَّ في هذا الاختلافِ بينَ دلالةِ الشرطِ وجوابِه ما يجعلُ جملةَ الجوابِ جملةً مستقلةً ذاتَ دلالةٍ ثابتةٍ غيرِ متوقفةٍ على دلالةِ جملةِ الشرطِ، وقد أشارَ ابن جني إلى ذلكَ بقولِه: (ومن ذلكَ قولُك: إنْ يقُمْ فاضربْه، فالجملةُ التي هي: اضربْه، جملةٌ أمريّةٌ، وكذلكَ: إنْ يقعدْ فلا تضربْه، فقولك: لا تضربْه، جملةٌ نهييةٌ، وكلُّ واحدة منهما يجوزُ أنْ يُبتدأَ بها، فنقولُ: اضربْ زيداً، ولا تضربْ عمراً، فلمّا كانَ الابتداءُ بهما ممّا يصحُّ وقوعُه في الكلامِ، احتاجوا إلى الفاءِ ليدلّوا على أنَّ مثاليْ الأمرِ والنهي بعدها ليسا على ما يُعهدُ في الكلامِ من وجودِهما مبتدأين غيرَ معقودينِ بما قبلهما، ومن هنا أيضاً احتاجوا إلى الفاءِ في جوابِ الشرطِ مع الابتداءِ والخبرِ؛ لأنَّ الابتداءَ ممّا يجوزُ أنْ يقعَ أولاً غيرَ مرتبطٍ بما قبلَه)[٨١]، وهكذا في كل رابطٍ يمكنُ أن تتلمسَ له وظيفةً أخرى يقومُ بها فضلا عن دلالتِه على الربط[٨٢].

وبالرغمِ من ذلك يمكن قصرُ وظيفةِ الفاءِ على الربطِ بين الجملتينِ، أمّا وظيفةُ إشعارِ المخاطبِ وتنبيهِه على أنَّ ما بعدَها ليس على منوالِ جوابِ الشرطِ المعهودِ، فيمكنُ للمتكلّمِ أن يغفلَ هذهِ الوظيفةَ ويستعينَ بوسائلَ تعبيريةٍ أخرى من شأنِها أنْ تقومَ مقامَ الفاءِ في تأديةِ مثلِ هذهِ الوظيفةِ، وهو ما يتيحُ للمتكلمِ الاستغناءَ عن الفاءِ كليّاً، ويكونُ للمقامِ وطرائقِ التعبيرِ الأثرُ البيّنُ في الكشفِ عن المرادِ، مع التعويلِ على المعارفِ المشتركةِ بين منشئِ الخطابِ ومتلقّيه، ومن هذهِ الوسائلِ (النبرُ) الذي يكونُ لهُ وظيفةُ البيانِ والكشفِ عن المقصودِ، ففي حالةِ: إنْ تأتِني أنا صاحبُكَ، يمكنُ إيقاعُ النبرِ على (أنا) بعدَ سكتةٍ خفيفةٍ على آخرِ الكلامِ الذي قبلَها، ويكون المعنى: إنْ تأتِني تجدْني مستعدّاً[٨٣]، وبذلك يتّضح أن جملة (أنا صاحبُك) جملةٌ مستقلةٌ بذاتِها، وليستْ جملةً منسلكةً ضمنَ الجملةِ التي قبلها، بمعنى أنَّ النبرَ في قولهِ عليه السلام: (فَإِنْ صَدَّقْتُمُونِي بِمَا أَقُولُ وَهُوَ الحَقُّ، واللهِ مَا تَعَمَّدْتُ كَذِبًا مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ) يكونُ واقعاً على القسمِ (واللهِ) مع سكتةٍ خفيفةٍ على لفظةِ (الحقُّ) في جملةِ الشرطِ، ممّا

يُغني عن الفاءِ الرابطةِ لجوابِ الشرطِ، فيشعِرُ ذلكَ المتلَقّي للخطابِ أنَّ جملةَ (والله مَا تَعَمَّدْتُ كَذِباً...) جملةٌ مستقلةٌ عن جملةِ الشرطِ (فَإِنْ صَدَّقْتُمُونِي بِمَا أَقُولُ...).

ولعلَّ فيما تقدّمَ يتكشَّفُ أنَّ جوابَ الشرطِ حينَ يكونُ مقترناً بالفاءِ ليسَ هو الجوابَ حقيقةً، وإنَّما يكونُ الجوابُ محذوفًا، وما هو موجودٌ قد حلَّ محلَّه؛ إذ لا بدَّ لجملةِ الشرطِ من أنْ تكونَ مكتملةَ الأركانِ من حيثُ جوابُ الشرطِ ولو على سبيلِ النيابةِ، ففي مثلِ قولِه تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة المائدة/ ١١٨]، نلاحظُ بحسبِ ظاهرِ اللفظِ أنَّ جملة (فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ) جوابٌ للشرط في (إِن تُعَذِّبْهُمْ)، وجملة (فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) جوابٌ للشرط في (إِن تَغْفِرْ لَهُمْ)، ولكن إذا علمنا أنَّ العلاقةَ بينَ أي شرطٍ وجوابِه علاقةٌ يمكنُ وصفُها بأنَّها في الأصلِ علاقةٌ منطقيةٌ من حيثُ إنَّ جوابَ الشرطِ ينتجُ استناداً إلى الواقعِ عن وقوعِ الشرطِ، ويكونُ تالياً له في زمنِ التحققِ الواقعي، وهذا يعني أنَّ وقوعَ الشرطِ يفضي إلى وقوعِ الجوابِ(٨٤)، أقولُ إذا علمنا ذلكَ وجدْنا أنَّ الجوابَ في النصِّ المذكورِ آنفاً يخالفُ هذهِ الحقيقةَ، فوقوعُ كلِّ جوابٍ فيها غيرُ مرتَّبٍ على وقوعِ شرطِه، فكونُهم عبادَه لم ينتجْ عن تعذيبِه إيَّاهم، فهُم عبادُه سواءٌ أوقعَ عذابُه عليهم أم لم يقعْ، وكذا الحالُ في الشرطِ الثاني، فكونُه سبحانَه العزيزَ الحكيمَ لم يفضِ إليه (إِن تَغْفِرْ لَهُمْ)، لأنَّ ذلك ثابتٌ قبلَ المغفرةِ وبعدَها، فهو لم ينتجْ عن وقوعِ المغفرةِ، ليترتبَ عليهِ كما يترتبُّ الجوابُ على الشرطِ، بحسبِ القاعدةِ المنطقيةِ لذلك، ومن هنا يمكنُ القولُ إنَّ هذا ليس الجوابَ على الحقيقةِ، بل يكونُ الجوابُ بما يليقُ بالشرطِ، من ترتّبِ الثاني على الأولِ، وأنَّ المذكورَ دليلٌ على الجوابِ لا الجوابُ، وأنَّ الجوابَ محذوفٌ، وهو ما أشارَ إليه القونوي (١١٩٥هـ)، من أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ في الكلامِ حذفَ إيجازٍ بأكثر من جملةٍ، وأنَّ المذكورَ علةٌ للجوابِ(٨٥)، وكأنَّ الجوابَ – واللهُ أعلمُ – يمكنُ أن يكونَ: إنْ تعذّبْهم تعذّبْهم لأنَّهم عبادُك، وإنْ تغفرْ لهم تغفرْ لأنَّكَ أنتَ العزيزُ الحكيمُ، وكونُ الجوابِ محذوفاً هنا، والمذكورِ دليلاً عليه، قد وردَ في غيرِ موضعٍ من القرآنِ الكريمِ، وقد ذكرَ ابن هشام طرفاً من ذلك(٨٦)، ففي قولِه تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة العنكبوت/ ٥] الأصلُ فليبادرْ بالعملِ، لأنَّ أجلَ اللهِ آتٍ سواء أوُجدَ الرجاءُ أم لم يوجدْ، وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [سورة طه/ ٧]، أي: فاعلمْ فإنَّه غنيٌّ عن جهرِك، وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [سورة فاطر/ ٤] الجوابُ محذوفٌ، والتقدير: فتصبّر فقد كُذِّبت رسلٌ من قبلِك، وفي قولِه تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ [سورة آل عمران/ ١٤٠]، أي: فاصبروا فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ، وفي قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [سورة المائدة/ ٥٦] تقدير الجواب: يغلبْ، بدليل ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾، وبمعنى آخر فإنّ المذكورَ ليسَ الجوابَ، بل له علاقةٌ وثيقةٌ بالجوابِ، فقد يكونُ متضمِّناً له،

أو مقتضياً لهَ، أو لازماً له.

ولمّا كانَ الجوابُ المذكورُ ليسَ الجوابَ حقيقةً وإنَّما هو من مقتضياتِ التركيبِ الشرطي، كانَ حذفُ الفاءِ منه مسوَّغاً؛ إذ ليس هو الجوابَ ليُربَطَ بالفاءِ، فإنْ وردتِ الفاءُ فيهِ فهي للدلالةِ على أنَّ الجوابَ ليسَ على نسقِ جوابِ الشرطِ في كونِه مترتِّباً عليه وناتجاً عنه، وبذلكَ يكونُ قولُهعليه السلام (والله مَا تَعَمَّدْتُ كَذِباً مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ) علةً للجوابِ وسبباً له، ويكون تقديرُ الكلامِ: فَإِنْ صَدَّقْتُمُونِي بِمَا أَقُولُ وَهُوَ الحَقُّ فدعُوني أذهب، إذ لا يحلُّ لكم سفكُ دمي؛ لأَنّي والله مَا تَعَمَّدْتُ كَذِباً مُنْذُ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ، والدليلُ على ذلكَ ما جاءَ بعد هذا الكلامِ، في قولِهعليه السلام: (وإِنْ كَذَّبْتُمُونِي فَإِنَّ فِيكُم مَنْ إِنْ سأَلْتُمُوهُ عنْ ذلِكَ أَخْبَرَكُم، سَلُوا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله الأَنْصَارِي، وأَبَا سَعِيدٍ الخِدْرِيِّ، وَسَهْلَ بْنَ سَعِيدٍ السَّاعِدِيِّ، وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَأَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ، يُخْبِرُوكُم أَنَّهُم سَمِعُوا هَذِهِ المَقَالَةَ مِن رَسُولِ الله صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ لِي وَلأَخِي، أَمَا فِي هَذَا حَاجِزٌ لَكُم عَنْ سَفْكِ دَمِي؟)، أي: إنْ كذّبْتمُوني فاسألُوا هؤلاءِ يخبرُوكم ما سَمِعُوا من رسولِ اللهصلى الله عليه وآله وسلم، وفي هذا القولِ أيضاً نلحظُ أنَّ جوابَ الشرطِ فيهِ ليس هو الجوابَ الحقيقي، بل هو دالٌّ عليه ومُتَضَمّنٌ له.

الخاتمة

تبقى اللغةُ مهما كانتْ بنيتُها، ومهما تغيرتْ تراكيبُها، ذاتَ وظيفةٍ تواصليّةٍ بينَ طرفي عمليةِ التواصلِ؛ المتكلّم أو المرسلِ، والمخاطَب و المتلقي، فالمتكلّمُ يأتي بالكلامِ للإفادةِ، ولغرضٍ يريدُ إيصالَه، فيرتّبُ كلامَه ترتيباً أو تركيباً يتوخّى فيه تمامَ الفائدةِ ومنعَ اللبسِ، ولاسيّما حينَ يكونُ الخطابُ شفهياً، فهو يعتمدُ بشكلٍ رئيسٍ على السياقِ والمقامِ التخاطبي؛ فـردودُ الأفعالِ تـؤدّي إلى الكثيرِ من التغييراتِ، والعدولِ عن الكثيرِ من قواعدِ اللغةِ، ولعلَّ ما وردَ في الخطابِ الحسيني من عدولٍ عن بعضِ المعاييرِ النحويةِ، واللجوء إلى ما هو أقلُّ استعمالاً أو شيوعاً يصبُّ في هذا المنحى، فالخطابُ الحسيني بوصفِه خطاباً إرشاديّاً، وخطاباً حجاجياً، يسعى إلى التأثيرِ في المتلقّينَ على اختلافِ مستوياتِهم الثقافيةِ، وانتماءاتِهم الاجتماعيةِ، ودوافعِهم الذاتيةِ، والـظَّـرفِ السياسي المحيطِ بهم، فكانَ لا بـدَّ من الاستعانةِ بالوسائلِ المختلفةِ لتحقيقِ الهدفِ والغايةِ من الخطابِ، وقد تمثّل ذلكَ في الكثيرِ من الجوانبِ في الخطابِ الحسيني، وجانبُ المركّب الشرطي إنَّما هو واحدٌ منها.

فالتغييراتُ الـتي حصلتْ عـلى التركيباتِ الشرطية، بـتركِ جزمِ الفعلِ مع استحقاقِه لذلكَ لوجودِ الجازمِ، أو المخالفةِ بين فعلِ الشرطِ وجوابِه من حيثُ الصيغةُ سعياً وراءَ الدلالةِ لغرضِ إيصالِ الرسالةِ إلى المُخَاطَبِ على أكملِ وجهٍ ممكنٍ، أو بتركِ الرابطِ اللفظي بين فعلِ الشرطِ وجوابِه، لإشعارِ المتلقّي أنَّ ما وردَ دليلٌ على الجوابِ لا الجوابُ، وهو ما سوَّغَ هذا الحذفَ.

وفي هذا كلِّه تكمنُ القيمةُ الإبلاغيةُ في عمليةِ التواصلِ الخطابي التي تتمثلُ في التأثيرِ والإقناعِ وإثارةِ المتلقّي؛ لأنَّه هو المقصودُ بالخطابِ، وبذلكَ تبرزُ الوظيفةُ الإفهاميّةُ للغةِ عامةً وللخطابِ خاصةً.

الهوامش

(١) ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي: ٨

(٢) ينظر: اللسان والميزان: ٢١٤.

(٣) ينظر: المرجعية اللغوية في النظرية التداولية: ١٣.

(٤) دلائل الإعجاز: ٤٦٣.

(٥) البيان والتبيين ١/ ٧٦.

(٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٧) ينظر: اللهجات العربية دراسات وأبحاث: ٩٩.

(٨) ينظر: في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج: ٢١٣.

(٩) الأصول في النحو ١/ ٥٦.

(١٠) أبو الشهداء الحسين بن علي، عباس محمود العقاد، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٦م: ٣٢.

(١١) لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام: ٤٧، والإقبال بالأعمال الحسنة ٢/ ٨٢.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٨٢.

(١٣) صحيح مسلم: ١٦ (الحديث: ٩).

(١٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٣٢٧.

(١٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨.

(١٦) وهي قراءة طلحة، ينظر: المحتسب ٢/ ٤٢.

(١٧) البيت بلا نسبة.

(١٨) المحتسب ٢/ ٤٢.

(١٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٦.

(٢٠) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧.

(٢١) ضرائر الشعر: ٢٤١.

(٢٢) الحديث في: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: ٥٦ (رقم ٣٧).

(٢٣) ينظر: استراتيجيات الخطاب - مقاربة لغوية تداولية: ٢١-٢٢.

(٢٤) ينظر: الشبه في البحث النحوي - دراسة في التراكيب المشبهة (أطروحة دكتوراه): ٥٦.

(٢٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩١٥.

(٢٦) ينظر: الكليات: ١٠٢١.

(٢٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤.

(٢٨) حروف المعاني: ٣.

(٢٩) ينظر: الكليات: ١٢٧.

(٣٠) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٥٤.

(٣١) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربية - مدخل فيلولوجي: ٤١.

(٣٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٩٢.

(٣٣) لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام: ٣٩.

(٣٤) م. ن. ٤٠.

(٣٥) لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام: ٧٩، وينظر: تاريخ الطبري ٥/ ٤٠٣.

(٣٦) لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام: ١٢١، وينظر: مقتل الحسين المشتهر بـ (مقتل أبي مخنف): ٣٦- ٣٧.

(٣٧) ينظر: معاني الحروف: ٧٤، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٨.

(٣٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣.

(٣٩) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٤٥٠، وينظر: المحتسب ١/ ٢٠٦.

(٤٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦.

(٤١) شرح ديوان الفرزدق ١/ ٣٦٠، والرواية فيه (دسّت إلي).

(٤٢) ينظر: معاني الحروف/ ٧٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٥.

(٤٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٥٤.

(٤٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٩١.

(٤٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٣.

(٤٦) شرح شعر زهير بن أبي سلمى: ١٢٠.

(٤٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٥٨٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ١٨.

(٤٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٦. ردَّ المبرّد كلام سيبويه، وذهب إلى أنَّ الجوابَ في موضعه، وأنّه على تقدير الفاء. ينظر: المقتضب ٢/ ٦٩.

(٤٩) متن ألفية ابن مالك: ٤٦.

(٥٠) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٨٧، ومعاني النحو ٤/ ٩٩.

(٥١) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٨٧.

(٥٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٢.

(٥٣) الخصائص ٣/ ١٠٥.

(٥٤) الخصائص ٣/ ٣٣١.

(٥٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٧٣.

(٥٦) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٨٣.

(٥٧) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٥/ ١٤٦، ومعاني النحو ٤/ ٤٨.

(٥٨) تفسير الفخر الرازي ٢٥/ ١٤٦.

(٥٩) لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام: ٩٢، وينظر: الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ٢/ ٩٧.

(٦٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٠.

(٦١) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٦٢) ينظر: شعر عبد الرحمن بن حسان: ٦١.

(٦٣) المقتضب ٢/ ٧٢.

(٦٤) شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ١/ ٦٤٨.

(٦٥) ديوان الهذليين ١/ ١٥٤.

(٦٦) ينظر: ضرائر الشعر: ١٢٧.

(٦٧) ديوان ذي الرمّة: ١١٦.

(٦٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٨.

(٦٩) ينظر: المقتضب ٢/ ٧١.

(٧٠) الأصول في النحو ٣/ ٤٦٢.

(٧١) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٣.

(٧٢) الكتاب ٢/ ٣٩٨.

(٧٣) معاني القرآن ١/ ٤٧٥.

(٧٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٨.

(٧٥) ورد الحديث في صحيح البخاري بلفظ (أنْ) بفتحِ الهمزة، في الأحاديث (١٢٩٥، و٢٧٤٢، و٤٩٣٦، و٤٤٠٩، و٥٣٥٤، و٥٦٦٨، و٦٣٧٣)، وورد بلفظ (إنٍ) بكسر الهمزة في الحديث (٦٧٣٣).

(٧٦) صحيح البخاري: ٥٦٧ (الحديث ٤٧٤٧).

(٧٧) صحيح البخاري: ٢٧٧ (الحديث ٢٤٢٧).

(٧٨) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٢- ١٩٤.

(٧٩) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٠.

(٨٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٨- ٢٨٩.

(٨١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٣.

(٨٢) ينظر: بناء الجملة العربية: ٢١٨.

(٨٣) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ١٦٦.

(٨٤) ينظر: الوظيفة وتحولات البنية: ٢٢٤.

(٨٥) ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ٧/ ٦٠٩.

(٨٦) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٨٥٠.

المصادر والمراجع

١. أبو الشهداء الحسين بن علي، عباس محمود العقاد، مكتبة نهضة مصر، ٢٠٠٦م، الطبعة الثامنة.

٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (٤١٣هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.

٣. استراتيجيات الخطاب – مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، الطبعة الرابعة.

٥. إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م، الطبعة الثانية.

٦. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يُعمل مرَّة في السَّنة، السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاووس (٦٦٤هـ)، المحقق جواد القيومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤١٨هـ، الطبعة الثانية.

٧. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، الطبعة الخامسة.

٨. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

٩. بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م، د- ط.

١٠. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨م، الطبعة السابعة.

١١. تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١م، الطبعة الثانية.

١٢. تفسير الفخر الرازي، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، الطبعة الأولى.

١٣. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوي، عابدين، ١٩٨١م، الطبعة الأولى.

١٤. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٧٦م، الطبعة الأولى.

١٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

١٦. حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي(١١٩٥هـ)،

ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.

١٧. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، الطبعة الأولى.

١٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، الطبعة الثالثة.

١٩. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٧٩م.

٢٠. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، والدكتور فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٩٧٨م، الطبعة الثانية.

٢١. ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، الطبعة الأولى.

٢٢. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م، الطبعة الثانية.

٢٣. سر صناعة الإعراب، ابن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٢٤. الشبه في البحث النحوي – دراسة في التراكيب المشبهة (أطروحة دكتوراه)، عبد الحميد حمودي علوان، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٠م.

٢٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٥م، الطبعة الأولى.

٢٦. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، الطبعة الأولى.

٢٧. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي (٤٢١هـ)، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، الطبعة الأولى.

٢٨. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ)، كتب حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

٢٩. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

٣٠. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، ١٩٧٨م.

٣١. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ٢٠٠٨م، الطبعة الثالثة.

٣٢. شرح الكافية الشافية/ ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون

للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، الطبعة الأولى.

٣٣. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د- ت.

٣٤. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م، الطبعة الأولى.

٣٥. شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.

٣٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م، الطبعة الأولى.

٣٧. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.

٣٨. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١م.

٣٩. ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، الطبعة الأولى.

٤٠. ظاهرة الإعراب في العربية – مدخل فيلولوجي، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م، الطبعة الأولى.

٤١. في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج، الدكتور عبد الرحمن بودرع، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٦م، الطبعة الأولى.

٤٢. في النحو العربي- نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م، الطبعة الأولى.

٤٣. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م، الطبعة الثانية.

٤٤. الكليات، أبو البقاء الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، الطبعة الثانية.

٤٥. اللسان والميزان، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة الثانية.

٤٦. لمعة من بلاغة الحسين عليه السلام، أية الله السيد مصطفى الموسوي آل الاعتماد، تحقيق محمد حسين آل اعتماد، دار الأسوة للطباعة والنشر، طهران، ١٤٢٧هـ، الطبعة السابعة.

٤٧. اللهجات العربية دراسات وأبحاث، الدكتور علي محسن بادي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، ٢٠١٦م، الطبعة الأولى.

٤٨. متن ألفية ابن مالك، ابن مالك الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)، ضبط وتعليق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٦م، الطبعة الأولى.

٤٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع التجارية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٠. المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، الدكتور

عبد الحليم بن عيسى، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات، العدد الأول، مايو، ٢٠٠٨.

٥١. مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، الدكتور أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٩م، الطبعة الأولى.

٥٢. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، الطبعة الثانية.

٥٣. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٠م، الطبعة الأولى.

٥٤. معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، الطبعة الثانية.

٥٥. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.

٥٦. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٣م، الطبعة الثانية.

٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، الطبعة السادسة.

٥٨. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى.

٥٩. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٦٠. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٦١. مقتل الحسين المشتهر بـ(مقتل أبي مخنف)، مكتبة الألفين، الكويت، ١٩٨٧م، الطبعة الثانية.

٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.

٦٣. الوظيفة وتحولات البنية، الدكتور فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ٢٠١٠م، الطبعة الأولى.

٦٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (٦٨١هـ)، حققه: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.